

## اقتصاد

## أسرار الإمبراطور: «سوبرستار» بعالم الأعمال في لبنان.. ومؤامرات حيكّت ضده!



بعنوان «توقيف كارلوس غصن يثير شرارة نظريات المؤامرة في لبنان»، نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» مقالاً تحدّثت فيه عن ردود الفعل في لبنان، البلد الأصلي للمدير السابق لشركة «نيسان» اليابانية لصناعة السيارات، كارلوس غصن.

وبحسب الصحيفة فإسم

غصن باتّ على كل لسان بعد توجيه إدعاءات حول ارتكابه مخالفات وسوء سلوك مالي، ولفتت إلى أنّ غصن هو أوّل شخصية في عالم الأعمال كُرمّت من خلال طابع بريدي عام 2017 في لبنان.

وعن الأسباب تحدّثت الصحيفة أنّ «نيسان» ترفض خطته لدمج الشركة بـ«رينو»، فيما قال مصرفي في بيروت للصحيفة، وهو يعرف غصن منذ سنوات «إنها لعبة الألعاز المستمرة في اليابان». فيما يرى البعض أنّ متابعة «رينو» لأعمالها في إيران، جعلته ضحية لمؤامرة أميركية. من جانبه، قال أحد المقاولين اللبنانيين «هناك أسباب سياسية واقتصادية وراء الاتهامات التي أُلقيت على غصن».

في لبنان، حيث التهرّب الضريبي يكلف الخزينة حوالي 4 مليارات دولار سنوياً، يشعر كثيرون أنّ معاقبة غصن بسبب تحويل أموال الشركة إلى دخله الخاص، قاسية جداً، بحسب الصحيفة التي ذكرت أنّ غصن يحمل الجنسيّتين الفرنسية والبرازيلية، إضافة إلى اللبانية، وهناك مخاوف كثيرة حول سمعته.

وفي هذا الصدد علّق أيمن جمعة، رجل الأعمال والراند في مجال التكنولوجيا، والمستثمر في تطبيق «شازام» للموسيقى الذي اشترته «أبل» عام 2017: «إنها ضربة كبيرة لصورة رجل أعمال لبناني».

وعلى الرغم من أنّه لطالما نفى طموحاته السياسية في لبنان، إلا أنّ لديه مصالح تجارية وأعمال فيه، وهنا قال صحافي اقتصادي: «في لبنان كان سوبرستاراً.. حتّى أنّ بعض الناس فكروا بإسمه للرئاسة».

ووفقاً للصحيفة، فكارلوس غصن هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في «بنك سرادار»، الذي حضر إجتماعه مؤخراً، بعدما قدم إلى بيروت بطائرة خاصة بـ«نيسان»، كذلك فهو شريك في مصنع خاص بالنبيذ «مخمرة (ixsir)»، إضافة إلى مشروع Cedarar العقاري الفاخر.

توازيًا، قال شخص مطلع على التحقيقات بقضية غصن إنّ مجموعة مرتبطة بـ«نيسان» منخرطة في بيع منازل لغصن في بيروت وريو دي جنيرو.

وتقول مصادر عقارية إنّ المنزل في بيروت بيع لغصن بحوالي 5 أو 6 ملايين دولار، أمّا الآن فتمثنه 11 مليون دولار.

أمّا في صربيا، بلدة غصن الأصلية الواقعة في قضاء كسروان فلسان الحال هو الدعم لغصن لأنّه لبناني، إضافة إلى الحديث عن بعض المؤامرات، إلا أنّ أحدهم قال إنّ في حياة إمبراطور عالم السيارات الكثير من الأسرار.  
المصدر: FT

## أرامكو توقع اتفاقيات بقيمة 27 مليار دولار



وقعت شركة «أرامكو» السعودية 31 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع شركات محلية وأجنبية بقيمة 27.5 مليار دولار، حسبما أفاد رئيسها وكبير إدارييها التنفيذي أمين الناصر.

وأوضح الناصر على هامش مؤتمر للطاقة في الظهران «وقعت أرامكو السعودية خلال منتدى اكتفاء الحالي عدداً من

مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع الموردين بأكثر من 100 مليار ريال (نحو 27.5 مليار دولار تشمل 31 تعاوناً تجارياً».

ولم يقدم الناصر تفاصيل إضافية حول هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

وكانت الرياض أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي خلال أعمال منتدى «مبادرة مستقبل الاستثمار» الذي استضافته، عن التوصل إلى اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركات عالمية في مجالات النقل والطاقة وغيرها بقيمة قدرتها بأكثر من 50 مليار دولار.

ومنتهى «اكتفاء» المنعقد في الظهران في شرق المملكة بهدف إلى «جذب أكثر من 1000 شركة تضم موردي خدمات ومعدات قطاع الطاقة المحلي والدولي، والمصنّعين والشركات الصغيرة والمتوسطة»، بحسب بيان نشر على حساب «أرامكو» على تويتر.

وتحاول الرياض جذب هذه الشركات «لاستكشاف فرص الاستثمار المتوفرة مع أرامكو السعودية في مجالات التفتيق والكيميائيات والمراقق، والمواد

غير المعدنية، وتقنية المعلومات، والأمن السيبراني وغيرها»، وفقاً للبيان ذاته.

وقال الناصر إن الشركة تنوي زيادة طاقة التكرير الإجمالية، داخل المملكة وخارجها، إلى ما بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين برميل يومياً من حوالي 5.4 مليون برميل يومياً حالياً.

وأضاف «نحن رواد القطاع فيما يتعلق بأنشطة المنبع للنفط والغاز. لكن حين يتعلق الأمر بأنشطة المصب، فرغم أننا نتمتع بمركز قوي في التكرير.. إلا أن طموحنا أكبر بكثير، إذ نتطلع لتكرير ما بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين برميل يومياً. «الكيمويات مجال رئيسي للتوسع. سنصبح رائداً عالمياً في الكيمويات». ومن أجل تحقيق ذلك، تعكف أرامكو على استحواد محتمل على حصة إستراتيجية في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، رابع أكبر منتج للبتروكيمويات في العالم.

وتنتج السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أكثر من عشرة ملايين برميل للنفط في اليوم، إلى جانب حوالي 12 مليار قدم مكعب من الغاز.

## العقوبات الأميركية تفاقم أزمة البطالة في إيران



أغلقت تامنوش، وهي شركة إيرانية لتصنيع المشروبات الغازية، خط إنتاجها بعد 16 عاماً من التشغيل، وسرحت عشرات العمال، حيث تواجه خسائر ضخمة بفعل العقوبات الأميركية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة.

وقال فرزاد رشيدى الرئيس التنفيذي للشركة «أصبح جميع العاملين لدينا وعددهم 45 بدون عمل الآن. يقود الرجال سيارات أجرة، وعادت النساء لرعاية منازلهن».

وأظهرت عشرات المقابلات التي أجرتها رويترز مع مالكي الشركات في أنحاء إيران، أن مئات الشركات عقلت الإنتاج وسرحت آلاف العمال، نظراً لمدى أعمال غير موات، يرجع بشكل رئيسي إلى العقوبات الأميركية الجديدة.

وهبط الريال الإيراني إلى مستويات قياسية متدنية، وتباطأ النشاط الاقتصادي بشدة، منذ انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاقية النووية بين إيران وقوى عالمية كبيرة في مايو/أيار.

وفرض ترامب عقوبات على شراء الدولارات الأميركية وتجارة الذهب وصناعة السيارات في أغسطس/آب. وتضرر قطاعا النفط والبنوك الحيوان في إيران في نوفمبر/تشرين الثاني.

وقال رشيدى «خسرنا نحو خمسة مليارات ريال (120 ألف دولار بسعر الصرف الرسمي) في الأشهر القليلة الماضية، ولذا قرر مجلس إدارة الشركة وقف جميع الأنشطة طالما استمرت التقلبات في سوق العملة. من الحماقة الاستمرار في النشاط، عندما نرى طريقاً مسدوداً».

وعانت إيران بالفعل من اضطرابات هذا العام، في ظل اندلاع اشتباكات بين محتجين شباب مستائين من البطالة وارتفاع الأسعار وقوات الأمن. ويتوقع مسؤولون احتمال وقوع اضطرابات مجدداً، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية بفعل العقوبات.

وقيل أربعة أيام من قيام البرلمان بإقصائه في أغسطس/آب لفشله في فعل ما يكفي لحماية سوق الوظائف من العقوبات، قال وزير العمل الإيراني علي ربيعي إن البلاد ستفقد مليون وظيفة بحلول نهاية العام، كنتيجة مباشرة للإجراءات الأميركية.

ووصل معدل البطالة بالفعل إلى 12.1 في المئة، مع عجز ثلاثة ملايين إيراني عن إيجاد عمل. وحذر تقرير برلماني في سبتمبر/أيلول من أن ارتفاع معدل البطالة ربما يهدد استقرار الجمهورية

## البنوك الحلال: ربا مستتر تأويله الشرعية

بقلم: سناء العاجي

التسديد خلال مدة 20 سنة، أي ما يساوي 240 شهراً. النتيجة، في البنوك التشاركية الحلال، هي أننا سندفع قسطاً شهرياً قيمته 7035 درهم (مع اختلاف بسيط في السننيمات بين بنك تشاركي وآخر).

إذا احتسبنا مبلغ التسديد خلال مدة 240 شهراً (عشرون سنة)، فهذا يعطينا مبلغاً إجمالياً يعادل مليون و688 ألف درهم. أي أننا هنا أمام مبلغ إضافي قيمته

688 ألف درهم، فوق المليون درهم الذي هو سعر العقار الأصلي. هي فائدة إذ؟ «لا»، بصر موظف البنك الحلال. «يتعلق الأمر بمكسب تجاري»؛ حيث يشتري البنك العقار الممنوع عليه بمليون درهم، يضيف إليه مصاريف التسجيل والتحفيز وأجرة الموثق، كما يضيف ربحاً يتغير حسب مدة التسديد؛ ويعيد بيع العقار نفسه للزبون، بربح يعادل 688 ألف درهم (حوالي ثلثي المبلغ المقترض).

هذا ليس كل شيء، نسبة الربح في «مراحة» تتغير حسب مدة التسديد: كلما ارتفعت الأخيرة، ترتفع نسبة الربح. ألا يشبه هذا نسبة الفائدة في البنوك الكلاسيكية؟ بالتأكيد. لكنها فائدة تحمل صك الحلال الذي يوقعه المجلس العلمي الأعلى.

وائل أعمينو، المدير العام لمجموعة المعالي للاستشارات في المغرب، المتخصصة في المالية التشاركية، يعتبر أنه «من الطبيعي أن يتغير هامش الربح حسب مجموعة من المعايير، من بينها مدة التسديد واحتمالات الخطر التي تشكلها الوضعية المالية للزبون وغيرها من المعايير». كما يعتبر أعمينو أن «كون مبالغ الأقساط متقاربة بين الأبنك التشاركية وبين غيرها، هو أمر يفرضه السوق، حيث أن قواعد التنافسية تفرض على الفاعلين في قطاع معين أن يكونوا في مستويات متقاربة من هامش الربح».

ألا يعني هذا أن البنوك التشاركية تتعامل بدورها بمبدأ «الحرب التنافسية»، بكل معاييرها؟ أما كان من الممكن مثلاً، تصور ربح أقل، وتقديم منتج «يهتم بالفقراء ويخلصهم من الفوائد الكبيرة»، حسب مقاصد وأهداف الشريعة؟

هذا دون أن ننسى أن الزبون يدفع مصاريف التسجيل والتحفيز وأجرة الموثق مرتين: المرة الأولى حين يشتري البنك العقار، ومرة أخرى حين يشتريه من من البنك. بالنسبة لعقار قيمته مليون درهم، فإن إجمالي مبلغ التسجيل والتحفيز ومصاريف الموثق تعادل حوالي 80 ألف درهم. 80 ألف درهم تدفع مرتين (بدل مرة واحدة في حالة القرض الذي يوفره بنك كلاسيكي)؛ حلالاً مباحاً.

للإشارة، فمصاريف البيع الثانية تختلف في شكل تسديدها من بنك تشاركي لآخر. بعضهم يصرح بها مباشرة وبعضهم يدرجها ضمن قيمة المراحة دون التصريح بها للزبون؛ ومرة أخرى، بصك الحلال المباح.

إضافة إلى ذلك، يوقع الزبون تعهداً بالعودة لاحقاً لتخليص إجراءات التأمين، حيث أن البنوك التشاركية لا تستطيع اليوم أن تقترح تأميناً «يخالف الشريعة»، حسب تصريح أحد موظفي البنك التشاركي. بانتظار تصميم منتج تأمين حلال، يكتفي الزبون بتوقيع تعهد على أساس إبرام عقد التأمين لاحقاً، بتكلفة يجعلها حالياً.

في المغرب، ومع منتصف صيف 2017، انطلق العمل بالبنوك التشاركية، المتعارف عليها عالمياً باسم البنوك الإسلامية. أول معطى يروج بخصوص هذا التمويل «الإسلامي»، أنه لا يعتمد الربا وأنه بدون فائدة. باختصار، فرض حلال.

لكن، كيف لبنك أن يوجز مقرات عمل ويدفع مختلف المصاريف من كراء أو شراء الوكالات البنكية، والأثاث المكتبي ومصاريف الكهرباء والأترنت والهاتف، إضافة إلى أجور الموظفين، ومصاريف حملات التواصل المكلفة، دون أن يكون له مكسب مادي من وراء ذلك؟ هل يمكن أن نبنى اقتصاداً بدون مكسب؟ ومن يدفع مختلف التكاليف في هذه الحالة، وعلى مدار سنوات طويلة من الاشتغال؟

قررنا، في مראيانا، أن نبحث عن تفاصيل العمليات البنكية الجديدة، لأن الشيطان يوجد دائماً في التفاصيل. فقلنا، كزبون محتمل، فروضاً بنكية من البنوك التشاركية الجديدة، ومن البنوك الكلاسيكية؛ وقارناً النتائج.

## لفتح حساب بنكي الحلال أرخص

لكي يستفيد الزبون من خدمات البنك، أي بنك، عليه أولاً أن يقوم بفتح حساب. وهذا، يبدو جلياً أن معظم البنوك «الحلال» تقدم منتجات مغرية، على الأقل في بداياتها (ما يسمى بعروض الانطلاق)؛ حيث تقترح أغلب البنوك التشاركية التي افتتحت مؤخراً في المغرب إمكانية فتح حساب بنكي بصفر درهم، بدون أية مصاريف لتدبير الحساب ولا أية فوائد. بالمقابل، فالبنوك الكلاسيكية، وإن كانت اليوم تمكن بدورها من فتح حسابات بصفر درهم، إلا أنها تكلف الزبون بضعة عشرات من الدراهم شهرياً كمصاريف لتدبير الحساب. ألا نسمع الكثيرين حولنا يشكون من اقتطاعات كثيرة من حساباتهم؟

سعر البطاقات البنكية بدورها منخفض نسبياً، إذ يتراوح بين 100 درهم سنوياً للبطاقات العادية في مختلف البنوك التشاركية، و200 درهم سنوياً للبطاقات الخبوية، التي توفر إمكانيات سحب أضخم وأهم. لعل هذا يساهم فعلياً في رفع نسبة انخراط المغاربة في النظام البنكي (taux de bancarisation)، والتي كانت تعادل 57% سنة 2014 (مقابل 42% في تونس، و39% في الأردن، و30% في الجزائر و28% في مصر، في نفس السنة).

## المراحة العقارية الفائدة المستترة؟

كزبون محتمل، طلبنا قرصاً عقارياً لتمويل شراء عقار في مدينة الدار البيضاء قيمته مليون درهم، على أساس

انضم إلى أصدقاء الجريدة  
عبر الفيسبوك  
واحصل على آخر الأخبار  
العالمية فور حدوثها  
إبحث عنا  
An-Nour Newspaper